بيان الحقائق الأساسية

تسهيلات رأس المال العامل
المشاريع والمنشآت الصغيرة إلى متوسطة الحجم

يقدّم بيان الحقائق الأساسية هذا («KFS») ملخصاً للخصائص الرئيسية والتسعير والرسوم والمخاطر والقيود ومسؤوليات العميل المتعلقة بتسهيلات رأس المال العامل. ويجب قراءة هذا البيان جنباً إلى جنب مع خطاب العرض والمستندات الخاصة بالتسهيلات والشروط والأحكام المعمول بها. ولا يُعد بيان الحقائق الأساسية هذا موافقة أو التزاماً من البنك بتوفير التسهيلات. وتظل التسهيلات خاضعة للتقييم الائتماني والموافقة من قبل البنك، وكذلك للشروط والأحكام المعمول بها.

1. نظرة عامة على المنتج / الخدمة

تم تصميم تسهيلات رأس المال العامل لتوفير تمويل قصير الأجل للشركات المؤهلة القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لدعم احتياجاتها من رأس المال العامل.

قد تشمل التسهيلات ما يلي:
تسهيلات السحب على المكشوف؛
القروض قصيرة الأجل؛
تمويل/خصم سندات الأمانة (Trust Receipts)؛
خصم الفواتير والشيكات؛
حلول أخرى لرأس المال العامل.
تتوفر التسهيلات عموماً على أساس مصرفي تقليدي، وقد تكون تسهيلات متجددة أو غير متجددة، وذلك بحسب الغرض التمويلي المعتمد وهيكل التسهيلات وشروطها.
ويخضع توفر كل تسهيل واستخدامه لموافقة البنك ولمستندات التسهيلات ذات الصلة.

2. الأهلية والمتطلبات

وفقاً لمتطلبات البنك، يُطلب من العميل عادةً تقديم المعلومات والمستندات اللازمة لتمكين البنك من تقييم الطلب، والتي قد تشمل:
رخصة تجارية سارية المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة ومستندات التأسيس؛
عقد التأسيس والنظام الأساسي، حيثما ينطبق، وأي تعديلات عليهما؛
معلومات ومتطلبات اعرف عميلك/مكافحة غسل الأموال (KYC/AML) ومعلومات المستفيد الحقيقي، بما في ذلك مستندات إثبات الهوية والتوكيل، حيثما ينطبق؛
المعلومات المالية المطلوبة لأغراض التقييم، بما في ذلك البيانات المالية المدققة وكشوف الحسابات المصرفية وتقارير أعمار الديون؛
والمستندات المؤيدة ذات الصلة بالتسهيل، مثل العقود والفواتير وغيرها من المستندات المتعلقة بالمعاملات الأساسية.
يجوز للبنك طلب معلومات أو مستندات إضافية أثناء عملية التقييم أو الموافقة أو التجديد أو عند متابعة ومراقبة التسهيلات.

3. حدود التسهيلات ومددها

حد/مبلغ التسهيل: يخضع مبلغ التسهيل لتقييم البنك للوضع المالي للعميل ونموذج أعماله واحتياجاته من رأس المال العامل وقدرته على السداد وأي معايير ائتمانية أخرى معمول بها.

مدة التسهيل: تصل إلى سنة واحدة، وذلك وفقاً لدورة تحويل النقد الخاصة بالعميل.
سيتم تحديد حد التسهيل المعتمد ومدته ومتطلبات السداد وأي شروط أخرى واجبة التطبيق في خطاب عرض التسهيلات الصادر عن البنك والمستندات التعاقدية ذات الصلة.

تكون التسهيلات الائتمانية متاحة لمدة سنة واحدة، وتخضع للتجديد السنوي.

البنك العربي ش.م.ع. مرخص من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

4. مدة معالجة الطلب

سيقوم البنك بمعالجة طلب العميل بعد استلام المعلومات والمستندات المطلوبة (خلال 30 يوم عمل). وقد تمتد المدة المتوقعة لمعالجة الطلب بحسب مدى اكتمال ودقة المعلومات المقدمة، وتعقيد الطلب، والتقييم الائتماني المطلوب، واستيفاء متطلبات الموافقة والعناية الواجبة المعمول بها.
وسيُبقي البنك العميل على اطلاع بالتطورات الجوهرية المتعلقة بطلبه وبالقرار النهائي ضمن المدد الزمنية المعمول بها لمعالجة الطلب.

5. سعر الفائدة

يتراوح سعر الفائدة السنوي الاسترشادي بين 7.5% و 15.5% سنوياً، وذلك وفقاً للتقييم الائتماني للعميل وهيكل التسهيلات والموافقة المعمول بها.
قد يكون التسعير مرتبطاً بسعر الفائدة الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى البنك (SME Prime Rate) أو بسعر الإيبور (EIBOR)، وقد يتغير من وقت لآخر. ويتم تأكيد سعر الفائدة النهائي عند الموافقة.

يبلغ سعر الفائدة الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حالياً 15.5% سنوياً، وهو عرضة للتغيير من وقت لآخر.

يتم احتساب الفائدة يومياً وفقاً للمعادلة التالية:
الرصيد القائم من أصل المبلغ × سعر الفائدة × 1 يوم ÷ 360 يوماً.
ويتم تحميل مبلغ الفائدة المتراكم في تاريخ نهاية الشهر التالي، باستثناء خصم الفواتير والشيكات، حيث يتم خصم الفائدة عند تنفيذ عملية الخصم.

6. الرسوم والمصاريف الرئيسية:

البند	المبلغ/النسبة
رسوم دراسة الطلب	2% من قيمة تسهيلات رأس المال العامل المعتمدة
شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية (AECB)	100 درهم إماراتي للتقييم
شركة الإمارات للسجلات المتكاملة (EIRC)	100 درهم إماراتي لكل مستند ضمان
تقييم العقار	يتم تحديده على أساس كل حالة على حدة من قبل خبير تقييم من طرف ثالث يتم تعيينه
رسوم الرهن العقاري / دائرة الأراضي	يتحملها العميل، حيثما ينطبق
رسوم الأطراف الثالثة*	يتحملها العميل، حيثما ينطبق
تأمين العقار	وفقاً للمبلغ المعتمد للتسهيل
رسوم التأخر/التعثر	5% سنوياً فوق سعر التسهيل المتفق عليه، حيثما ينطبق
رسوم عدم الامتثال	بحد أقصى 25,000 درهم إماراتي أو زيادة بنسبة 2% في سعر الفائدة المطبق، ويتم التعامل معها على أساس كل حالة على حدة
السداد المبكر/الجزئي	4% من مبلغ القرض القائم، حيثما ينطبق
ضريبة القيمة المضافة (VAT)	5% تطبق على الرسوم والمصاريف المصرفية المعمول به

*قد تختلف رسوم الأطراف الثالثة والرسوم الحكومية، وقد تكون مستحقة الدفع مباشرة من قبل العميل أو يتم استردادها من حساب العميل، حسبما ينطبق.

في حال عدم معرفة قيمة الرسم أو تكلفة الطرف الثالث في وقت إصدار بيان الحقائق الأساسية هذا، سيقوم البنك بتزويد العميل بالمبلغ المعمول به أو بتقدير/نطاق تقريبي، حيثما كان ذلك متاحاً، مع بيان القيد أو الشرط ذي الصلة.

7.التحذيرات

تحذير: قد يؤدي عدم سداد الدفعات أو عدم الالتزام بشروط التسهيلات إلى فرض رسوم أو مصاريف إضافية، أو التأثير سلباً على المعاملات الائتمانية، أو تعليق أو تخفيض أو إلغاء التسهيلات، أو اتخاذ إجراءات قانونية من قبل البنك. كما قد يؤثر عدم الوفاء بالالتزامات على التصنيف الائتماني للعميل وقدرته على الحصول على تمويل مستقبلاً.

تحذير: بالنسبة للتسهيلات ذات أسعار الفائدة المتغيرة، قد تؤدي الزيادة في سعر الفائدة المطبق أو السعر المرجعي إلى زيادة تكلفة التمويل وقيمة الدفعات المستحقة على العميل. كما أن عدم المحافظة على الشروط والمتطلبات المتفق عليها قد يؤدي إلى تعليق التسهيلات أو إلغائها أو تخفيضها أو عدم تجديدها.

تحذير: قد تنطوي المعاملات بالعملات الأجنبية على مخاطر تقلب أسعار الصرف، مما قد يؤدي إلى زيادة المبالغ المستحقة على العميل. كما قد يترتب على السداد المبكر أو إنهاء بعض التسهيلات رسوم أو تكاليف وفقاً للشروط والأحكام المعمول بها، ويجب استخدام التسهيلات حصراً للأغراض الممنوحة من أجلها.

مسؤوليات العميل
يتحمل العميل مسؤولية ما يلي:
تقديم معلومات ومستندات دقيقة وكاملة ومحدثة؛
سداد جميع الدفعات والوفاء بجميع الالتزامات عند استحقاقها؛
المحافظة على الضمانات والأصول المرهونة والكفالات والتأمينات المطلوبة، حيثما ينطبق؛
الالتزام بشروط التسهيلات المعتمدة والتعهدات الخاصة بالتسهيلات والقوانين واللوائح المعمول بها ومتطلبات اعرف عميلك/مكافحة غسل الأموال (KYC/AML)؛
استخدام التسهيلات للغرض المعتمد وإبلاغ البنك فوراً بأي تغيير جوهري في أعماله أو ملكيته أو إدارته أو وضعه المالي؛
إبلاغ البنك فوراً بأي اختلافات أو تغيرات سلبية جوهرية أو ظروف قد تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته؛ و
التواصل فوراً مع البنك إذا توقع وجود صعوبة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالسداد.

8. التغييرات على الشروط أو الرسوم أو الخدمات

يحتفظ البنك بحقه في تعديل الشروط والأحكام والرسوم والمصاريف، مع إشعار العميل مسبقاً بمدة لا تقل عن 60 يوماً، حيثما ينطبق ذلك. ويحق للعميل رفض التعديلات المقترحة وإنهاء المنتج أو الخدمة المتأثرة دون غرامة خلال فترة الإشعار المعمول بها، شريطة تسوية أي التزامات مستحقة. وفي حال عدم ممارسة العميل لهذا الحق خلال فترة الإشعار، فقد تُعتبر التعديلات مقبولة، وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المعمول

9. الشكاوى وبيانات التواصل

للاستفسارات أو طلبات الخدمة أو الشكاوى، يمكن للعملاء التواصل مع البنك العربي من خلال قنوات خدمة العملاء والشكاوى المعتمدة لدى البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة والمتاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك. ويمكن تقديم الشكاوى مجاناً، وسيتم التعامل معها وفقاً لإجراءات معالجة الشكاوى المعتمدة لدى البنك والمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وسيقوم البنك بتأكيد استلام الشكوى خطياً خلال يومي عمل (2)، وتزويد العميل برقم مرجعي فريد لمتابعة الشكوى. كما سيقدم البنك رداً نهائياً خطياً خلال 30 يوم عمل، أو خلال أي مدة أخرى يحددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

10. تصعيد الشكاوى خارجياً

في حال عدم رضا العميل عن الرد النهائي المقدم من البنك، يجوز تصعيد الشكوى إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من خلال قنوات تصعيد الشكاوى الخارجية التي يحددها المصرف المركزي. ويرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للاطلاع على إجراءات التصعيد وبيانات التواصل المعمول بها.

11.إقرار العميل

أقر / نقر ونؤكد بأنني / بأننا قد قرأنا بيان الحقائق الرئيسية أعلاه، وفهمنا بوضوح المعلومات والمراجع الواردة فيه

الاسم القانوني للعميل: _____

المفوض بالتوقيع: _____

التوقيع / ختم الشركة: _____

التاريخ: _____